مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 02 / السنة: 2022 / ص ص: 189 - 209

الحدود المفاهيمية للامركزية كبيئة لتعزيز المقاربات التشاركية

Conceptual limits of decentralization as an environment for promoting participatory approaches

تاريخ الإرسال: 2022/01/21 تاريخ القبول: 2022/05/28

وهيبة سغيري* Wahiba Seghiri
جامعة باتنة1 University of Batna1
wahiba.seghiri@univ-batna.dz

ملخص:

لم تعد النقاشات حول اللامركزية مقتصرة حول الأطر المفاهيمية فحسب بل أصبحت تشير إلى الطرق التي يمكن أن توفر الفهم الدقيق للنماذج الجديدة للحكم والتسيير التشاركي، فتوسيع دوائر المشاركة لتشمل الفواعل الجديدة دون الفاعل الرسمي يعود أساسه المنطقي للتجسيد الفعلي للامركزية، حيث أنها تعمل على إضفاء تغييرات أساسية في توزيع الأدوار، فعند الحديث عن إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمواطنين يستلزم ذلك الحديث عن مقاربات تشاركية لا يمكن توافرها إلا بضمان تكريس النظام اللامركزي.

وقدجاءت الورقة البحثية في محاولة للإحاطة بالمفاهيم والمقاربات المرتبطة باللامركزية، ورغم أن التوجه للامركزية جاء كضرورة للتقليل من الاعتماد على الدولة وتعزيز قدرة الفواعل المجتمعية الأخرى في المشاركة وصنع القرار خاصة على المستويات المحلية؛ إلا أن الانتقادات الموجهة لها والتي ترجع إلى التخوف من خطر الإنقسام وتفتيت السلطة بالاضافة إلى تعقد البيئة المحلية؛ جعلت من الصعب الاستثمار في مفهوم اللامركزية لتحقيق حكم رشيد.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية؛ الحكم الر اشد؛ اللامركزية؛ المشاركة السياسية.

Abstract:

Discussions about decentralization are no longer confined to conceptual frameworks, but rather refer to ways that can provide an accurate understanding of new models of participatory governance and management. In the distribution of roles, when talking about restructuring the relationship between the state and citizens, this requires talking about participatory approaches that can only be available by ensuring the

* - المؤلف المُراسل.

establishment of the decentralized system.

The research paper came in an attempt to understand the concepts and approaches related to decentralization. Although the trend of decentralization came as a necessity to reduce dependence on the state and enhance the ability of other societal actors to participate and make decisions, especially at local levels; However, the criticisms leveled against it, which are due to the fear of the danger of division and fragmentation of power، in addition to the complexity of the local environment; It made it difficult to invest in the concept of decentralization to achieve good governance.

Keywords: *good governance; participatory democracy; Decentralization; Political participation.*

مقدمـة:

ضعف المؤسسات؛ الفساد؛ إنخفاض مستويات الشرعية...، من المظاهر التي حولت الإنتباه إلى ضرورة وجود حلول محلية فكانت الدعوة إلى تبني اللامركزية واسعة النطاق كحل مؤسسي منذ الستينات وما بعدها، وتم الترويج لها كوسيلة للتقليل من الإعتماد على هيكل الدولة الهرمي من جهة وللتعزيز من دورها من جهة أخرى في البلدان التي تعاني ضعف القدرة التنظيمية.

إلا أن النقاشات حاليا لم تعد تتمحور حول الأطر المفاهيمية للامركزية فحسب، بل تعدتها إلى طرح تساؤلات حول إمكانية مساهمة اللامركزية في توسيع المشاركة السياسية الفعالة وتعزيز الديمقراطية، فعند الحديث عن إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمواطنين سواء في الدول النامية أو المتقدمة، فمفهوم اللامركزية قد يظهر معبرا عن الإنتقال من مستوى سياسي إلى آخر او قد يعبر في بعض الأحيان عن الإنفصال.

ومن منطلق تعدد الفواعل وظهور مجموعات معقدة من العلاقات الشبكية تغير الفهم لطريقة حكم المجتمع، حيث أنه أصبح يستلزم على الدول والحكومات أن تلعب أدوارا جديدة من خلال توسيع مساحة المشاركة للفواعل المجتمعية الأخرى، وهذا لا يتحقق إلا في ظل مفهوم اللامركزية؛ وهذا يجعلنا نطرح السؤال المركزي التالي:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ما هي أهم المضامين التي يحملها مفهوم اللامركزية في ظل عالم متعدد الابعاد والفواعل ذو تنظيم شبكي متداخل أفقيا وعموديا من ناحية التفاعلات والتشبيك ؟

فرضية البحث: تفترض مضامين اللامركزية أنها تعمل على إطلاق ديناميكية تؤدي إلى تغييرات أساسية في الحجج المعيارية لفعالية الدولة.

- **أهمية الدراسة:** موضوع اللامركزية من المواضيع التي تطرح في مختلف النقاشات وعلى جميع المستويات، فهي تعتبر البيئة الحاضنة لمختلف المقاربات ونماذج الحكم والتسيير التشاركية، وبالتالي كان من الضروري التطرق إلى المفهوم وإلى مختلف المقاربات المرافقة لهذا المفهوم أو بمعنى آخر مختلف المفاهيم التي تتجسد فقط حين يتجسد النظام اللامركزي.

- **تقسيم الدراسة:** في محاولة لتغطية مختلف جوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم االورقة إلى ثلاثة محاور كمايلي:

-المحور الأول: الأبعاد المفاهيمية والأطر المعيارية للامركزية.

أولا: في مفهوم اللامركزية.

ثانيا: اللامركزية "البيئة الحاضنة للمقاربات التشاركية".

-المحور الثاني: اللامركزية وجودة الحكم.

أولا: اللامركزية كمنطق للحكم المحلي.

ثانيا: الإستثمار في مفهوم اللامركزية.

-المحور الثالث: انتقادات اللامركزية في بناء نماذج ديمقراطية.

أولا: نقل الفساد وخطر تقسيم الدولة.

ثانيا: أخطاء التطبيق.

المحور الأول: الأبعاد المفاهيمية والأطر المعيارية للامركزية

لم تعد اللامركزية جزءا فقط من الأدبيات التي تعنى بالفكر الإداري في الأوساط الأكاديمية، بل أصبحت جزءا أساسيا من أدبيات الحكم ومقياسا لمدى تجسيد المبادئ الديمقراطية لدى الساسة وصانعي القرار، فالتوجه نحو تبني هذا المفهوم يشكل الركيزة الأساسية في انتقال أي نظام للمقاربات الحديثة لتحسين نوعية الحكم.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أولا- في مفهوم اللامركزية:

كغيرها من المفاهيم تعددت تعاريف اللامركزية بتعدد وجهات النظر حول مضمون المفهوم والغاية منه، ويمكن ايجاز بعض التعاريف على الشكل التالي:

يعرف "جورج فيديل" اللامركزية فيقول: "وضع سلطات القرار في يد هيئات أخرى غير ممثلي السلطة المركزية، والتي غالبا ما تكون منتخبة من طرف المواطنين ذوو المصلحة[1]، بهذا التعريف فإن فيديل يرى ضرورة توفر آلية الإنتخاب حتى يتم انتقال السلطة من المركز إلى الهيئات الأخرى؛ وفي هذا التعريف قد نجد نوعا من التركيز على الهيئات المحلية المنتخبة لتجسيد مفهوم اللامركزية.

و"تشير اللامركزية بمعناها إلى أي عمل إرادي للانتقال من شكل مركزي سابق إلى حالة جديدة من تنظيم العمل العام الذي يتقاسم سلطة صنع القرار بين مختلف مستويات الحكومة"[2]، بمعنى أن اللامركزية تعني إعادة هيكلة العمل الحكومي، وتقسيم الأدوار بين مختلف مستويات السلطة بما يضمن التشاركية في صناعة القرار، إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون اللامركزية عملية انتقالية بل يكفي أن يتم اعتبارها الأرضية الأولى لمختلف العمليات والمفاهيم الأخرى.

وتعرف أيضا على أنها: "إعتراف الدولة بالشخصيات العامة الأخرى المخولة بالتدخل في مجالات معينة مع سلطة صنع القرار ويسمح هذا الاعتراف بوجود نوع من الإستقلال الذاتي" [3]، ويمكن القول بأنها: " وسيلة للتنظيم الداخلي للدولة القومية؛ لا يحدث ضد مصالحها ولكن بالتعاون معها، ويتم تعريفها من خلال العلاقات القائمة بين الحكومة المركزية والمؤسسات الإقليمية والمحلية" [4]، ويتمحور مفهوم اللامركزية حول تنظيم العلاقة بين السلطة والأطراف الفاعلة الأخرى بما يضمن تقاسم السلطة، وإعطاء نوع من الإستقلالية الذاتية لهذه الفواعل بشرط ألا تكون قراراتها خارجة عن السياق العام للسلطة المركزية او تتعرض مع المصلحة العامة للدولة.

وما يمكن تقديمه كتعريف لمفهوم اللامركزية هو أنها: عبارة عن أسلوب للتنظيم يمكن من خلاله إيجاد تكامل بين السلطة المركزية والفواعل المجتمعية الأخرى من خلال تقسيم صلاحيات اتخاذ القرار فيما يخص الشأن المحلي ذلك لضمان المشاركة الديمقراطية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

إن الحديث عن مفهوم اللامركزية يعني إعادة الدولة النظر في الأدوار المنوطة بها، سواء التخلي عن بعض الوظائف لصالح لاعبين جدد على الساحة الوطنية، أو اشراكهم فعليا في عمليات التخطيط والتصميم. "...مع بداية الستينات من القرن 20 (مرحلة تصفية الاستعمار عبر العالم) ظهر هذا النظام كأداة مساعدة للدولة المستقلة حديثا (في تلك الفترة) في إدارة شؤونها من جهة، ووسيلة لتحقيق العدالة السياسية والإستجابة بشكل فعال للطلب المتزايد على السلع والخدمات من جهة أخرى".(5)

لذا يمكن القول أن التوجه نحو تبني مفهوم اللامركزية كان حتمية تعود لعدة عوامل يمكن ايجاز بعضها فيما يلي:

- التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية والتي تؤثر بالضرورة في مختلف التوجهات الداخلية للدول.

- تزايد موجات الديمقراطية والتي كان نتيجتها تغير حدود التفاعل بين الدولة والفرد.

- اتساع دور الدولة وانسحابها من بعض المجالات لصالح فواعل جديدة أدى إلى ضرورة تبني نظام لا مركزي.

- إفرازات العولمة والتي أدت إلى انحلال وظائف الأنظمة السياسية والتغيير في أدوار الدولة.

- الإخفاقات التي عرفها مفهوم المركزية بسبب عدم قدرته على مواكبة التغييرات الحاصلة، وبالتالي ضرورة الانتقال إلى أسلوب تسيير أكثر فعالية.

- تعتبر اللامركزية أسلوب التنظيم الذي يتماشى مع مفهوم الديمقراطية، فإعادة تقسيم الأدوار وتوزيع السلطة يعتبران من مؤشرات الديمقراطية.

- الإنتقال إلى اقتصاد السوق وما رافق ذلك من ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

أما بالنسبة لأشكال اللامركزية فبعيدا عن التقسيم التقليدي للامركزية والمتمثل في: اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية ؛" يمكن أن تكون اللامركزية إما أفقية أو رأسية؛ تعمل اللامركزية الأفقية على توزيع السلطة بين المؤسسات على نفس المستوى، في حين أن اللامركزية الرأسية والتي هي أكثر فائدة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تسمح بتفويض بعض صلاحيات الحكومة المركزية إلى مستويات أدنى من السلطة، ويمكن التمييز في اللامركزية بين ستة أنواع: عدم التركيز، التفويض، نقل الملكية، الخصخصة، الوكالة الرئيسية من أعلى إلى أسفل والوكالة الرئيسية من الأسفل إلى الأعلى".[6]

1- عدم التركيز: غالبا ما يعتبر عدم التركيز واحدا من أشكال المركزية، إلا أن البعض يذهب لاعتباره أيضا شكلا من أشكال اللامركزية وهو الشكل الأضعف لها، وهو ببساطة نقل المسؤوليات من الحكومة المركزية إلى المسؤولين العاملين في المستويات الدنيا، ويمكن القول "أن غلبة اللامركزية السياسية والإقليمية في المناقشات الاجتماعية وفي جداول الأعمال الحكومية والدولية ربما تفسر الخلل القوي بين البحث في اللامركزية وعدم التركيز".[7]

2- تفويض السلطة: هو شكل آخر من أشكال اللامركزية تقوم الحكومات المركزية بنقل عملية صنع القرار والعملية الإدارية إلى المنظمات شبه المستقلة التي يجب أن تكون مسؤولة أمامها في نهاية المطاف...، عادة هذه المنظمات لديها قدر كبير من السلطة التقديرية في صنع القرار ويمكن إعفاؤها من قيود الموظفين المدنيين العاديين ويمكن دفعها مباشرة من قبل مستخدمي الخدمة".[8]

3- نقل السلطة: " إحدى أشكال اللامركزية التي تنقل صلاحيات صنع القرار المحددة من مستوى حكومي إلى آخر (والتي يمكن أن تكون من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى من الحكومة في حالة الاتحادات، أو تنقل الحكومة سلطات صنع القرار إلى كيانات المجتمع المدني، الحكومات الإقليمية...)، وترتبط معظم اللامركزية السياسية بنقل السلطة".[9]

4- الخوصصة: "تشير الخوصصة إلى نقل السيطرة والمسؤولية على الوظائف والخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص أو المنظمات التطوعية الخاصة أو المؤسسات الخاصة، من منظور أوسع؛ تشمل الخوصصة مجموعة واسعة من السياسات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة والتي تلغي أو تعدل حالة احتكار المؤسسات العامة".[10]

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

5- نموذج الوكالة الرئيسي"من أعلى إلى أسفل- من أسفل إلى أعلى": في نموذج الوكالة الرئيسي من أعلى إلى أسفل للامركزية، تمارس الحكومات المحلية المسؤولية نيابة عن الحكومات المركزية...، نوع وكالة من أسفل إلى أعلى هو عكس النموذج الأول، في هذه الحالة تعمل مستويات مختلفة من الحكومة أو الهيئات شبه الحكومية كوكلاء لمستويات حكومية أدنى، أو مباشرة كوكلاء للجمهور المستهلك، ويتم عكس مصدر السلطة التقديرية.(11)

وباختلاف التقسيمات لأشكال اللامركزية إلا أنها في مجملها تركز على ثلاثة أنواع وهي: عدم التركيز والتي تسمى أيضا باللاحصرية، تفويض الصلاحيات ونقل الصلاحيات، وجاء هذا التقسيمات اعتمادا على مدى قوة أو شدة اللامركزية ويمكن توضيح ذلك من خلال شكل بسيط كما يلي:

الشكل 01: اشكال اللامركزية حسب قوتها

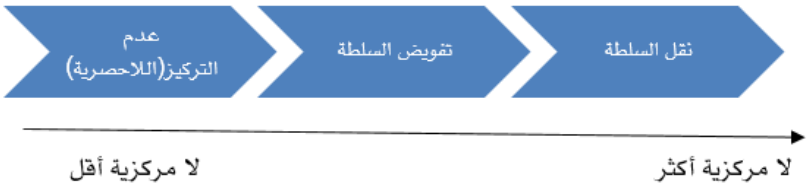

من خلال ما سبق وعلى افتراض أن اللامركزية تفتح المجال لجهات أخرى أو فواعل أخرى للمشاركة في صنع القرار سواء من خلال نقل الصلاحيات أو تفويضها يمكن أن نستنتج بعض المزايا التي يفترض أن تتحقق من انتهاج نظام اللامركزية كما يلي:

-زيادة المشاركة على المستويات المحلية.

-تمكن اللامركزية الحكومات من معرفة الاقتصاد المحلي(12)وبالتالي تسيير أكثر كفاءة وفعالية للموارد.

-تخفيف الأعباء عن السلطة المركزية من خلال إعادة توزيع وتقسيم الوظائف سواء السياسية أو الادارية.

-إعتماد نظام اللامركزية يسمح للهيئات المحلية بالمبادرة باقتراح وتصميم مشاريع

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وسياسيات محلية نظرا لمنحهم درجة من الاستقلالية الذاتية.

- القرارات السريعة: يسمح مفهوم اللامركزية باتخاذ القرارات المستعجلة في حال حدوث أزمات أو انسدادات على المستوى المحلي دون الرجوع إلى السلطات المركزية، أيضا سرعة القرارات تتجلى في تجنب الإجراءات البيروقراطية والهرمية واتخاذها- القرارات- فقط على المستويات الأدنى.

وما يمكن قوله أن مفهوم اللامركزية يوسع مساحة المشاركة ويعمل كبيئة حاضنة للمقاربات التي تعتمد مبدأ المشاركة سواء كنماذج حكم أو كنماذج تسيير، وفي سنتطرق إلى أهم مقاربتين تعتمدان على تجسيد نظام اللامركزية.

ثانيا- اللامركزية "البيئة الحاضنة للمقاربات التشاركية":

بما أن المفاهيم التي ترافق مفهوم اللامركزية تسعى إلى الإبتكار وتوسيع مساحة المشاركة، فإن الإعتراف باللامركزية يساهم في تحقيق الديمقراطية من خلال تشتيت السلطة ومن خلال اصلاحات مؤسسية اكثر شمولا، ولا يمكن تحقيق ذلك إلى في ظل مقاربات ونماذج تسمح بتجسيد كل ما سبق في بيئة نظام لامركزي، وفيما يلي أهم المقاربات والنماذج التي لا يمكن الحديث عنها إلا في الأنظمة التي تعترف باللامركزية كأسلوب تنظيم.

1- الديمقراطية التشاركية كنموذج حكم:

يعرفها الفيلسوف الأمريكي جون ديويJOHN DEWEY باعتبارها "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها[13]، وتعرف أيضا على أنها: "مبادرة معقدة وعملية تحويلية تتطلب التطبيق والالتزام بعناية، لأنها تنطوي على تغييرات سلوكية وموقفية"[14]، إذن؛ الديمقراطية التشاركية هي الإنتقال من عملية صناعة القرار التقليدية، والتي تصدر من السلطة المركزية إلى عملية مشاركتية تقوم فيها كل الفواعل المجتمعية بالمساهمة في رسم السياسيات وصنع القرار.

الديمقراطية التشاركية هي مجموعة من الفواعل والآليات التي تضمن أكبر قدر ممكن من مشاركة الأفراد في تسيير شأنهم العام، وفي العلاقة بين المفهومين فإن التجسيد الجيد لمفهوم اللامركزية بمختلف أشكاله يعزز ثقافة الديمقراطية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

التشاركية، وحتى يمكن الحديث عن أي مقاربة تشاركية في أي نظام فالخطوة الأولى هي تعزيز اللامركزية؛ حتى تستطيع جميع الفواعل تقديم مدخلات في صنع القرار الحكومي.

ترتبط الديمقراطية التشاركية بنظام اللامركزية، "ففي ظل اللامركزية عن طريق نقل السلطة، يتم إنشاء هيئة سياسة مستقلة على المستوى دون الوطني مع كل من القوة السياسية والسلطة الإدارية، هذه القوى مستمدة من سكان المنطقة من خلال انتخابات ديمقراطية، وتعتبر الممارسات الديمقراطية التشاركية الأساسية ضرورية لنجاح هذا النوع من اللامركزية"[15]، والحديث هنا عن الممارسات يتمحور حول ممارسات السلطة من خلال التكريس الفعلي للامركزية؛ ثم ممارسات الفاعلين على المستوى المحلي في تحقيق التكامل بين السلطة المركزية والهيئات المحلية.

فاللامركزية كبيئة للتفاعل تساعد على إدماج النماذج التشاركية في عمليات صنع القرار. "يجادل الخبراء أن الديمقراطية المحلية التشاركية تمكن المواطنين من أن يصبحوا أكثر فعالية في مكافأة أو معاقبة المسؤولين العموميين المحليين...، ترتبط هذه الآلية بـ "حجة المساءلة" التي غمرت أدب اللامركزية"[16] ؛ فالهدف النهائي من تحقيق اللامركزية في السلطة والديمقراطية التشاركية هو بناء مجتمع يكون فيه الأفراد فواعل فعالة وليسوا مجرد أرقام في القوائم الانتخابية.

2- الحكم الراشد كنموذج تسيير:

"يعرف برنامج الامم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنه: ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم"[17]، ومن أهم مؤشرات الحكم الراشد "المشاركة والتمكين"؛ وتعتبر اللامركزية عنصرا اساسيا لتحقيق هذه المفاهيم وتعزيز الديمقراطية على المستويات المحلية خاصة.

"لا يتم تعزيز اللامركزية فقط كوسيلة لتحقيق أهداف الحكم الرشيد ولكن أيضا يعتبر الحكم اللامركزي هو الوضع المثالي في إطار الحوكمة، ومن الأفضل وصف هذه العلاقة بين اللامركزية والحكم على أنها تكافلية، بمعنى آخر؛ تتطلب

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الإدارة العامة تطبيق اللامركزية على الوظائف المركزية في المستويات الحكومية الأدنى وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية وترتبط اللامركزية أيضا بأهداف الحكم الرشيد".[18]

ولتحقيق أكبر قدر ممكن من درجات المشاركة والتمكين والمساءلة وغير ذلك من معايير الحوكمة يجب أن تكون العلاقة بين مفهوم اللامركزية والحكم علاقة توافقية، فضمان وجود علاقة تفاعلية بين المواطنين والحكومات المحلية التي تم تفويض الصلاحيات لها يسمح بتعزيز مفهوم الحكم الرشيد من خلال المساءلة والرقابة الشعبية.

"...إن تعزيز المشاركة على المستوى المحلي من خلال اللامركزية ليس كافيا في حد ذاته لجعل الحكومات أكثر إنصافا أو شمولا أو استجابة، لا يمكن للأنشطة التشاركية التأثير بفعالية على نتائج أو أداء الحكومة المحلية إلا إذا تم التوسط فيها من خلال آليات المساءلة، والتي تضمن تصرف الحكومات وفقا لرغبات الهيئات التمثيلية وتنفيذ سياسات الإنفاق المصرح بها بشكل صحيح؛ فالشفافية أو "الحكومة المفتوحة" هي التي تقدم للمواطنين معلومات كاملة حول ما يتم تقريره وكيف هي نوع من آليات المساءلة العامة التي تعمل فقط في الأنظمة التي لديها بالفعل أساسيات المساءلة الديمقراطية".[19]

وبالتالي فهذه المعايير أو المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس مدى تجسيد الحكم الراشد لا يمكن الحديث عنها في ظل غياب وحدات مستقلة نوعا ما، وما يضمن استقلالها هو مفهوم اللامركزية وتتعلق الاستقلالية أيضا بدرجة اللامركزية.

3- الفدرالية كنظام مرافق للامركزية: "الفيدرالية هي فئة دستورية تشير إلى التقسيم الراسخ للكفاءات بين مستويين حكوميين، لا يمكن لأي منهما التعدي على الآخر"[20]، ويعني المفهوم تقسيم السلطة أو نقلها بين مستوى مركزي ومستوى لا مركزي (محلي) دستوريا، فهي تعبر عن حكم ذاتي وفي بعض الدراسات يستعمل مصطلح الفدرالية كمرادف لمفهوم اللامركزية، بل ويعتقد في كثير من الأحيان أن النظام الفدرالي يتميز بقوة اللامركزية، ويعبر عن مدى تبني هذا المفهوم.

"إن استعمال مصطلح الفدرالية قد يكون كفيلا بتحويل النقاشات التقنية إلى

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

سجالات سياسية"[21]، ومع أن كلا المفهومين يقودان إلى تقاسم السلطة إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما حيث أن الفدرالية تشير إلى التقسيم المضمون للسلطة دستوريا.

ويمكن التمييز أيضا بين النظام اللامركزي والنظام الفدرالي بالنظر إلى ما يلي:

الجدول 01: التمييز بين اللامركزية والفدرالية

	اللامركزية	الفدرالية
من حيث مجال الدراسة	القانون الإداري	القانون الدستوري- الدراسات السياسية
من حيث نطاق المشاركة	لا يمكنها المشاركة في الهيئة التشريعية	المشاركة في الهيئة التشريعية
من حيث المنظومة القانونية	الوحدات اللامركزية تخضع لنظام قانوني واحد تعمل على سنه سلطة واحدة	لكل وحدة فدرالية قانونها الخاص وتشريعاتها الخاصة والمتميزة

المصدر: عمار بضياف، "الوجيز في القانون الإداري"، ص. 163(بتصرف)

وبما أن الهدف لمختلف الأنظمة التي مبدأها المشاركة هي الوصول إلى مفهوم الحكم الإقليمي أو المحلي، فمشاركة السلطة وتقسيم الصلاحيات تظهر في كلا المفهومين- اللامركزية والفدرالية- وخاصة في "نقل السلطة" وهو الشكل الأقرب للفدرالية، وفيما يلي يمكن إيضاح نقاط التقاطع بين مختلف أشكال التقسيم أو نقل الصلاحيات:

الجدول 02: أشكال الحكم الإقليمي

	الفدرالية	نقل السلطة	الوظيفة اللامركزية
الحكومة في المستويات العليا والدنيا	نعم	نعم	نعم
اختصاصات الوحدات الدنيا	واسعة	واسعة	ضيقة
اختصاصات الحكومة المركزية	محدودة	واسعة	غير محدودة
تقسيم السلطات	مرسخة دستوريا	تخضع للقوانين العادية	لا يوجد تقسيم للسلطة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

Source: *Michael Keating ,"Federalism and the balance of power in european states".p.08*

المحور الثاني: اللامركزية وجودة الحكم

تسعى كل الأنظمة والمقاربات إلى تعزيز جودة الحكم بما في ذلك الانظمة اللامركزية، والتي يفترض انها تقدم مزيدا من الديمقراطية للمستويات الأدنى من الحكم، وحتى يمكن الوصول إلى نظام محلي وحكم تشاركي فعال يضمن فعالية المشاركة؛ لا يجب فقط الإكتفاء بتبني نظام اللامركزية من خلال تقسيم الصلاحيات ونقلها من المركز إلى المستويات اللامركزية أو المحلية بل يجب التساؤل حول نوعية اللامركزية المطبقة لتحقيق لا مركزية ديمقراطية وحكم ديمقراطي.

أولا- اللامركزية كمنطق للحكم المحلي:

"يشير الحكم الذاتي المحلي إلى حق وقدرة السلطات المحلية ضمن حدود القانون على تنظيم وإدارة حصة كبيرة من الشؤون العامة تحت مسؤوليتها الخاصة ولصالح السكان الذين يعيشون في المنطقة"[22]، ومن منظور الحكم الجيد فاللامركزية هي وسيلة لتشتيت السلطة لصالح الجهات الفاعلة الأخرى على المستويات المحلية، بمعنى أن هناك إعادة تعريف للعلاقة بين الدولة والمجتمع بما يخدم المصالح المحلية ولا يتعارض مع المصالح العامة للدولة.

يتعلق مفهوم الحكم المحلي عموما بمحورين رئيسيين[23]:

- السلطات المحلية سريعة الإستجابة والخاضعة للمساءلة (كجهات فاعلة رئيسية).

- مجتمع مدني نابض بالحياة (بما في ذلك القطاع الخاص)، قادر على لعب دور مزدوج كشريك في عملية التنمية وكموازن لها(من خلال قدرته على صياغة مطالب من حيث الحقوق والشفافية والمساءلة).

تتبع سمة الحكم المحلي هذه تلقائيا من لامركزية المسؤوليات والكفاءات العامة، وبالتالي يمكن اعتبار الحكم مخططا اجتماعيا سياسيا ينتج عن جهود جميع أجزاء المجتمع[24]، يتم التركيز في هذا التعريف بشكل أساسي على مساهمة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع في تنوعها في تحديد إطار اجتماعي وسياسي يحكم علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل اللامركزية بمختلف أشكالها على توفير المساحة اللازمة لمشاركة الفواعل الاخرى في الحكم.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

يتطلب تطوير الحكم المحلي الديمقراطي وجود حكومة محلية أكثر استجابة وخضوع للمساءلة والتشاركية والفعالية، أي أنه يدعو إلى تحسين التفاعل بين الحكومة المحلية والمواطن، وتعزيز تقارير وسائل الإعلام عن الحكومة المحلية وشؤون المجتمع وبناء مجتمع مدني نشط وأكثر تعددية"[25]، لا تساعد اللامركزية في تشكيل اللبنات الأولى للحكم المحلي فحسب فهي تعمل أيضا حسب درجتها على بناء قدرات الحكم المحلي وتحسين وضع الهيئات المحلية اللامركزية من خلال العلاقات المباشرة بين المواطنين والمسؤولين على المستويات المحلية.

"...إن اللامركزية كفلسفة سياسية لإدارة نظام الإدارة الرشيدة في البلاد تكفل فاعلية المشاركة، حيث تسمح للأطراف المدنية الفاعلة بإضفاء الصفة المحلية على القضايا وتلمس الحلول المحلية للمشكلات المحلية"[26]، إذن فاللامركزية عامل أساسي في بناء مفهوم الحكم المحلي لأنه يسمح للجهات الفاعلة بإدارة نفسها، فاللامركزية بهذا السياق هي قاعدة الحكم المحلي.

تعزز اللامركزية الحكم المحلي وتضفي الشرعية اللازمة عليه عندما تتم بشكل صحيح، وتشمل الاستراتيجيات الجديدة لدعم الحكم المحلي مايلي[27]:

-مراعاة المستويات الثقافية والمؤسسية المحلية في زيادة مستويات المشاركة.

-تكييف الدعم للحكم المحلي مع الاستراتيجية الوطنية.

-تعزيز التفاوض والتشاور بين الجهات الفاعلة.

-تشجيع الشفافية والمساءلة.

يتماشى مفهوم اللامركزية نظريا مع الحكم المحلي إلا أنه حتى يمكن الحديث عن لا مركزية مثالية وفعالة يجب فهم حقل اللامركزية بالشكل الذي يسمح باحتواء المخاطر الناتجة عن تبني هذا المفهوم، فالدعوة لحكم محلي ولتبني مفهوم اللامركزية تنتج عنه بعض التفاصيل التي يمكن أن تكون اتجاها معاكسا لبناء الحكم المحلي، فالتوجه نحو انتهاج اللامركزية قد ينتج عنه بعض الإشكالات منها:

-تعدد الفواعل والتي قد تكون ذات مصالح متضاربة.

-التساؤل حول أدوار الهياكل اللامركزية الجديدة ومدى قوتها.

-مدى القدرة على احتواء الأزمات المحلية دون الرجوع للسلطة المركزية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

-خلق أقطاب قوية قد تتعارض مصالحها مع مصالح السلطة المركزية.

-التفوات بين الوحدات المحلية.

-تزايد الضغط الديمقراطي قد يؤدي إلى تطبيق لا مركزية شكلية.

تفترض اللامركزية أنها تعمل على تحسين نوعية الحكم حيث أنها تجعل الحكومات أكثر نزاهة وشفافية وفعالية من خلال تقريب المواطنين من المسؤولين من جهة، ومن خلال إعادة هيكلة الدول من جهة أخرى حسب المقتضيات الجديدة التي يفرضها المفهوم من تقسيم أو نقل السطة للهيئات المحلية المعنية وبناء قاعدة سليمة تمكن المستويات المحلية من توسيع قاعدتها المشاركتية لتحوي مختلف الفواعل المحلية.

ثانيا- الإستثمار في مفهوم اللامركزية:

ترتبط مضامين اللامركزية بالأداء الفعال نظرا لجوهرها الأساسي القائم على تقسيم السلطة؛ التي ترتبط بدورها بمفهوم الديمقراطية المشاركاتية والحكم الراشد كما أشرنا سابقا والتي يفترض أن تتمتع بها المجتمعات الديمقراطية، فتبني اللامركزية يطرح تساؤلا عن كيفية تحسين القرارات السياسية بطريقة تضمن المساواة بين مختلف المستويات المجتمعية.

وبغض النظر عن مختلف الدوافع التي تدفع بالدول والحكومات إلى تبني النظام اللامركزي، فهناك مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاجتماعية والسلوكية والاقتصادية والتنظيمية تؤثر على درجة تنفيذ السياسات كما كان الغرض عند تبني مفهوم اللامركزية ودرجة تحقيقها للأهداف المقصودة، وبالتالي فالتوجه نحو المفهوم لا يقتصر فقط على البحث لتجسيد مقاربات حديثة تعمل على جعل الهيئات المحلية أكثر استقلالا؛ بل أيضا الذهاب إلى الحديث عن إعادة بناء الدولة .

فالديمقراطية سواء كانت الهدف أو الوسيلة تفرض ما يمكن أن نسميه ب "ضرورة الاستثمار في مفهوم اللامركزية"، بمعنى؛ حتى يمكن تحقيق أطر ديمقراطية أكثر شمولا يجب تقييم الأدوار التي تلعبها اللامركزية في تعميق الديمقراطية وتعزيز شرعية الدول، من خلال اعتبارها ليس فقط كأسلوب تنظيم بل كاستراتيجية لإعادة صياغة المفاهيم المتعلقة بقوة الدولة، ولخلق التفاعل المستمر بين النخب المركزية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

واللامركزية، فلا يكفي نقل السلطة للمستويات الأدنى بل يجب أن يذهب المفهوم إلى أكثر من ذلك حيث يكمن تعزيز مفهوم المواطنة المحلية وتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية.

المحور الثالث: انتقادات اللامركزية

تعتبر اللامركزية في كثير من الأحيان مسألة تتعلق بالإدارة الاقليمية والتنظيم السياسي وذلك بالإعتماد على مهارات وقدرات الجهات الفاعلة المحلية، إلا انه في بعض الأحيان بسبب بعض السياقات السياسية والاقتصادية قد يصعب التوفيق بين أهداف اللامركزية في بناء حكم ديمقراطي، ويمكن ايجاز أهم نقطتين أو حجتين تجعلان من اللامركزية غير مجدية في بناء نموذج تشاركي ما يلي:

أولا- نقل الفساد وخطر تقسيم الدولة:

تأتي بعض الانتقادات تحت حجة أن الحكومات المحلية هي الأكثر فسادا"يقترح بعض الاقتصاديون أن الحكومات المحلية والمسؤولين قد يكونون أكثر عرضة للفساد من نظرائهم المركزيين على المستويات الأكثر لامركزية، ومن المرجح أن تكون العلاقة ووتيرة التفاعل بين الأفراد والمسؤولين أكبر...، وقد تكون الصحافة المحلية ومجموعات مراقبة المواطنين المحليين أقل احترافا ويمكن شراؤها بسهولة أكبر من الصحافة الوطنية أو المنظمات المدنية الوطنية. قد تكون مجموعات المصالح أكثر تماسكا على المستوى المحلي مما يؤدي إلى زيادة استحواذ الدولة على الموارد".[28]

فموجة اللامركزية تمثل تحديا خاصا لمكافحة الفساد، فتقل السلطات أو الصلاحيات تعني نقل الموارد، وعندما تتميز المستويات المحلية بنخب محلية قوية فهنا قد تطرح مسألة أن اللامركزية توسع فرص الفساد على نطاق أوسع، وبالتالي ضرورة الرجوع إلى المركز لتطوير آليات جديدة وغير مباشرة لمكافحة الفساد. "ففي ضوء نقاط الضعف في الممارسات الديمقراطية المحلية في العديد من البلدان، يجب على الحكومة المركزية الاستمرار في لعب دور رئيسي في ضمان استخدام الموارد بشكل صحيح لمنع الفساد على المستوى المحلي".[29]

فعلى المستويات المحلية؛ آلية المساءلة قد تكون خاضعة لولاءات عرقية وهيمنة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الشخصيات الفاعلة وهذا نتيجته ضبابية في المعلومات حول مختلف البدائل وحول الأداء الحقيقي للمسؤوليين المحليين الفعليين وبالتالي استحالة المساءلة الفعلية، وأكثر من ذلك قد تخلق هذه الضبابية عقبات مؤسسية أمام المساءلة الديمقراطية المحلية.

قد تخلق اللامركزية أقطابا متعددة متساوية في القوة وهنا يمكن مواجهة خطر الانفصال، وقد تؤدي إلى صراعات على مستوى الدولة."عندما تتمحور اللامركزية حول الجماعات العرقية المركزة جغرافيا، فإنها وخاصة من خلال الفيدرالية، يمكن أن تزيد من احتمالية الحركات الانفصالية؛ وتسمى الفيدرالية غير المتجانسة"[30] فعندما تخلق وحدات اثنية للمحافظة على الدول المتنوعة عرقيا وثقافيا قد تستخدم اللامركزية من قبل الوحدات المهيمنة ويتسبب الأمر في تهميش واستبعاد الأقليات وهذا ما يؤدي إلى صراع ثم المطالبة بالانفصال.

ثانيا- أخطاء التطبيق:

يجادل بعض الباحثون أن اللامركزية قد تواجه فشلا ذريعا بسبب الإنحراف في تطبيق هذا المفهوم، فقد يكون التوجه نحو اللامركزية مجرد أسلوب لتهدئة الأوضاع بين الأطراف الفاعلة في الدولة، وهذا يؤثر قطعا في الممارسات الفعلية في تنفيذ البرامج والنماذج القائمة على اللامركزية، "..في حين أنه من الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن دول العالم بطريقة أو بأخرى، قد تم دمجها في نظام رأسمالي عالمي يتم إدارته بشكل رئيسي من خلال الحكومات الوطنية وليس الحكومات المحلية، إلا أن منطق الرأسمالية مازال يكتسب الأرض ويصبح جزءا لا يتجزأ في العالم الضعيف".[31]

وبالتالي لا يمكن توقع أن تكون اللامركزية في دول ذات أنظمة هشة أو انساق مغلقة منتجة لصور مثالية من الحكم الديمقراطي، وهنا يجب معرفة وفهم طبيعة علاقات القوة والشبكات بين مختلف الفواعل المجتعية، والأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل التي تمكننا من انشاء مؤسسات وهيئات محلية صالحة لتنفيذ خطط اللامركزية ومساعدة لها في نفس الوقت.

أيضا، " يجادل العديد من العلماء بأن نجاح أو فشل اللامركزية يعتمد بشكل مهم على خصائص المجتمع المستهدف ودعمه أو رفضه وبالتالي؛ إذا تم تنفيذ برامج اللامركزية في سياقات تدني دعم المواطنين لهذه السياسات، فقد تكون معظم

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الجهود التي تبذلها الحكومات ووكالات التعاون ستكون غير شرعية للمواطنين ومحكوم عليها بالفشل"[32]، وهنا يمكن طرح تساؤل عن مدى اهتمام المواطنين بتبني مفهوم اللامركزية خاصة اذا كانت الإشكاليات المتعلقة بالتنمية المحلية الغير مدعومة من السلطات المركزية والإصلاحات التي لا يمكن أن تتم محليا، فقد يؤدي هذا إلى تبني الخيار الذي يحقق التنمية بغض النظر عن مركزية أو لا مركزية السلطة المخولة بذلك.

"يؤكد العديد من المؤلفين أن اللامركزية في البلدان النامية حتى الآن دون التوقعات، ...، فالتنفيذ ليس مجرد عملية تقنية لتنفيذ الخطط المسبقة ولكنه عملية ديناميكية وغير متوقعة إلى حد ما للتفاعل السياسي، ويمكن إرجاع أسباب النتائج المخيبة للآمال للامركزية إلى عدد من العوامل؛ ففي كثير من الأحيان يتم نقل السلطة بطريقة محدودة إلى المستويات الأدنى وغالبا ما يتم تقييد الإستقلال المالي على هذه المستويات"[33]، وبالتالي صعوبة التمييز بين الأموال المركزية والأموال المحلية، بحيث تكون الأموال المخصصة للمستويات المحلية غير كافية لتنفيذ مشاريع وقد يؤدي أيضا إلى إضعاف السلطات ماليا على المستوى المركزي.

ومن الإنتقادات الموجهة للامركزية أنها يمكن أن تؤثر سلبا على توزيع الثروات، فقد تكون سياسات توزيع الموارد مختلفة من وحدة محلية لأخرى (راجع لمفهوم الاستقلالية في اتخاذ القرار)، وبالتالي قد يكون هناك اختلاف في مستوى الدخل الفردي للأفراد، وهذا يؤدي إلى الانتقال من مناطق إلى أخرى للبحث عن سياسات توزيع تضمن دخلا أفضل، وهذا بدوره قد يثقل كاهل بعض الوحدات المحلية ولن تستطيع الإستمرار في الحفاظ على سياستها التوزيعية.

خاتمة:

اللامركزية هي عندما تخول الحكومات الوطنية للحكومات دون الوطنية التصرف في بعض الصلاحيات التي تنازلت عنها، ابتداء من عدم التركيز إلى تفويض السلطة إلى نقل السلطة والتي تعتبر أقوى وأشد أشكال اللامركزية، حيث أنه في هذا المستوى يمكن الحديث عن المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية، وتشير اللامركزية إلى كيف يمكن أن يوفر الفهم الدقيق للأساس المنطقي والتصميم وتجربة تقسيم

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

السلطة فهما لكيفية تبني نماذج حكم وتسيير جديدة كالتوجه نحو مفهوم الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد لتوسيع مساحة المشاركة للجهات الفاعلة الأخرى دون الدولة.

إلا أن اللامركزية قد تواجه بعض الانتقادات من أهمها النقل المحدود للسلطة، وفي هذه الحالة فغالبا ما يرجع ذلك إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية على المستوى المركزي لتفويض السلطة فعليا إلى المستوى الإقليمي والمحلي، ليبقى المستوى المركزي مشاركا بقوة في السياسة على هذه المستويات، وقد ترجع هذه المحدودية في بعض الأحيان لمحاولة الدولة الحفاظ على الحد الأدنى من استقرارها، فالنقل الكلي للسلطة قد ينجم عنه قوى مضادة للسلطة المركزية قد تؤدي إلى النزاع حول السلطة.

وقد تظهر إشكالية التجسيد الصحيح لمفهوم اللامركزية والتي تكون نتيجتها تقديم صورة مشوهة عن الحكم الرشيد ومفهوم المشاركة في صنع القرار، وظهور إن صح التعبير مركزية اللامركزية، حيث أن السلطة المحلية تسيطر عليها النخب المحلية دون إشراك الفواعل المحلية الأخرى في صناعتها، وبالتالي حتى يمكن الاستثمار الجيد في مفهوم اللامركزية يجب توفر مجموعة من المعايير السليمة يمكن ايجازها كما يلي:

- على صانعي السياسة الأخذ بعين الإعتبار العوامل التاريخية والبيئة الاقتصادية والثقافية، والسياسية (النظم والهياكل والتقاليد) التي يتعين فيها إنشاء مؤسسات حكومية محلية لتكون اللامركزية بالفعل بيئة مناسبة بامتياز لتجسيد القيم الديمقراطية.

- أثناء عملية بناء اللامركزية من خلال تجسيد مرتكزاتها يجب على السلطات العليا توضيح المسؤوليات المنوطة بالمستويات الحكومية المختلفة لتفادي تداخل الصلاحيات وهيمنة مستوى على مستوى آخر.

- حتى يمكن الحديث عن تطبيق سليم لمفهوم اللامركزية يجب أولا دعم بناء القدرات المحلية، حتى تتمكن الحكومات على المستوى المحلي من ممارسة مهامها بشكل فعال بعد نقل السلطة أو تفويضها.

- لا تعني اللامركزية الفصل بين مستويات السلطة أو منح الاستقلالية التامة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

للهيئات الحكومية على المستويات المحلية، بل تفترض بناء آليات تنسيق مناسبة بين مختلف مستويات الحكومة حتى يكون التفاعل ثنائي الإتجاه بين الحكومة المركزية والحكومة اللامركزية ما يضمن المساءلة المتبادلة.

- تهدف اللامركزية في عمومها إلى توسيع دوائر المشاركة في صنع القرار؛ وبالتالي حتى يتم تطبيق الديمقراطية بشكل صحيح يجب على الحكومات التوجه نحو تصحيح المفاهيم المتعلقة باللامركزية من خلال دراسة معمقة لمؤشرات المشاركة وعلاقتها باللامركزية.

- تعتمد اللامركزية على قدرة الحكومات دون الوطنية على المساءلة وصنع القرار المحلي وبالتالي فالطريقة التي يتم بها تصميم وتنفيذ اللامركزية لها تأثير كبير على النتائج المرتبطة بها.

- رهانات التجسيد الفعلي للامركزية تفرض على الحكومات ترتيب الأولويات على رأسها الإلتزام برسم سياسات تعمل على تقوية القدرات سواء على المستوى المركزي للحكومة او على مستوى الحكومات دون الوطنية.

- تقبل مخاطر اللامركزية ومحاولة التقليل منها من بين أهم النقاط التي يجب أن تنتبه لها الحكومات الراغبة فعلا في التوجه نحو تبني اللامركزية؛ الذي في الواقع فرضته مخرجات سياقات عالمية ومتغيرات أثرت على توازن القوة بين السلطات المركزية والسلطة على المستويات المحلية.

الهوامش والمراجع:

(1)- لحسن امزيان، "اللامركزية وصناعة النخب في المغرب"، مقال منشور على الموقع: «http: //bit.ly/37u6Q96»

تم تصفح الموقع بتاريخ 12نوفمبر2020، الساعة: 22: 01.

(2)- Agab Akli, "Decentralisation et developpement local en algerie: cas de la wilaya de Bejaïa "(Mémoire en vue d'obtention du diplome de magister en sciences economiques, Département de sciences économiques, Universite A.MIRA-Bejaia,2014),p.33.

(3)- Mireille Vuilleumier," La décentralisation: répartition des compétences", Rapport préparé par CNFPT (Centre National de la Fonction Publique Territoriale) , article disponible en ligne à l'adresse: « http: //bit.ly/2KLtiAz »,le site a été vu le: 15-10-2019.à 22: 40.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(4)- José Manuel Ruano and Marius Profiroiu ," The Palgrave Handbook of Decentralisation in Europe"، Switzerland: Springer Nature ,2017,p.14.

(5)- عائشة بوشيخي، "عوامل نجاح اللامركزية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 03، 2013، ص.31.

(6)- Kempe Ronald Hope," Decentralisation and local governance theory and the practice in Botswana" , Development Southern Africa, 04, 2000 ,p.521.

(7)- Gérard Divay," DÉCONCENTRATION" , Article available on the site: « http: //bit.ly/2swsnxP », The site was viewed on: 15-11-2019. at 2 :195.

(8)- Jennie Litvack",, Qu'est-ce que la décentralisation"(La Banque Mondiale), article disponible en ligne à l'adresse: « http: //bit.ly/2Y1IAqk », site a été vu le: 28-11-201.à 14: 45.

(9)- Elizabeth Linda Yuliani "Decentralization, deconcentration and devolution: what do they mean?", Article available on the site: « http: //bit.ly/34L9qG1 », », The site was viewed on: 25-11-2018. At12: 20.

(10)- Kempe Ronald Hope,op.cit.p.521.

(11)- IBID

(12)- Enid Slack, "Concepts of Decentralization and Local Governance",(Forum of Federations: Inter-Regional Dialogue on Local Governance and Gender in), Tunis ; February 14, 2014,p.09.

(13)- مريم حمدي، "دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري"(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة محمد بضياف المسيلة، 2015)، ص.37.

(14)- Kenneth B. Dipholo and Ndwakhulu. Tshishonga," Participatory Democracy, Decentralization and Devolution of Power in Local Government: Botswana and South Africa Reciprocal Lessons", Article available on the site: « https: //bit.ly/2HVf4gR »، The site was viewed on: 25-2-10019.at 23: 20.

(15)- Mukesh Kumar Mishra, "Decentralization and Participatory Democracy" ,(KRITYANAND UNESCO CLUB) , Article available on the site « http: //bit.ly/2P4fdj0 »، The site was viewed on: 15-2-10019. At 10: 25.

(16)- J. Daniel Montalvo , " Centralization and participatory democracy in latin america: the political survival of local elites"(Dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of Vanderbilt Universityin partial fulfillment of the requirementsfor the degree of DOCTOR OF PHILOSOPHY in Political Science,2011),p.08.

17)- U NDP, "Governance for sustainable human development". New York: UNDP, 1997,p.08.

(18)- Evrim Tan, "Decentralization and Governance Capacity ; The Case of Turkey", Switzerland: Palgrave Macmillan,2019,p.10.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(19)- Richard Crook ," Decentralisation and Good Governance", published by forum of federations, , Article available on the site « http: //bit.ly/35QrLRY»، The site was viewed on: 26-11-2019. At 19: 35.

(20)- Michael Keating," Federalism and the balance of power in european states" ,Paper prepared for the SIGMA programme(Support for Improvement in Governance and Management), France,2007,p.07.

(21)- Democracy reporting international، "تحقيق لا مركزية الحكم: ما يجب ان تعرفه"، ورقة موجزة رقم 87، يونيو 2017، ص.03، ورقة منشورة على الموقع:

«http: //bit.ly/2LdnrnY»، تم تصفح الموقع يوم: 20-06-2020. الساعة 20: 00.

(22)- The world bnk and UCLG Global Report," Decentralization and local democracy in the world",spain,2008 ,p.19.

(23)- Commission European,"appui a la decentralisationet a la gouvernance locale dans les pays tiers" , Bruxelle ,2007,p.22

(24)- Agab Akli,op.cit,p.40.

(25)- Center for Democracy and Governance ," Decentralization and democratic local: governance programming handbook", Washington,2000,p.46.

(26)- UNDP، "اللامركزية من اجل الحكم الرشيد"مصر: تقرير التنمية البشرية، 2004، ص.07.

(27)- Hans Bjørn Olsen, "Décentralisation et gouvernance locale", papere work available on the site: « http: //bit.ly/2P1qqB0 », The site was viewed on: 17-11-2019.at 23: 00.

(28)- Daniel Treisman,"Decentralization and the quality of government", (Preliminary draft , Department of Political Science, University of California,2000),p.09.

(29)- Nick Devas" ،The Challenges of Decentralization،"(Working papers presented to the Global Forum on Fighting Corruption: Brasília, June 2005), p.04.

(30)- Gareth J. Wall, "Decentralisation as a post-conflict state-building strategy in Northern Ireland, Sri Lanka, Sierra Leone and Rwanda", Third World Thematics: A TWQ Journal , N 06, 2006 , p.900.

(31)- Malik nadeem ," Analyzing good governance and decentralisation in developing countries ",journal of political sciences and public affiars, N 03, 2016 , Article available on the site: « http: //bit.ly/353IMIo », the site was viwed on: 01-12-2019. at 12: 35.

(32)- Daniel Treisman,op.cit,p.19.

(33)- Unknown, "Decentralisation, good governance and the role of local government in development in latin america: a review of the literature", Article available on the site: http: //bit.ly/38cwUpD», the site was viwed on: 28-11-2019. at 21: 10.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X